الإرهاب «سرطان» مدمر للاقتصاد اليمني

› نُهى البدوي

لم تحمل المؤشرات والإحصائيات الاقتصادية، والأمنية الصادرة عن بعض الجهات الحكومية في بلادنا أي تحُسن في الوضع، او ما يبعث بالأمل للمواطن اليمني الذي كان ينظر لاستقبال العام الميلادي الجديد 2014م بنظرة تفاؤلية لرسم بداية الطريق لأي خطوات يخطوها للعودة لاستقرار الاوضاع في البلد. كان يتطلع لاستقبال هذا العام بتحقيق بعض النتائج المشجعة في بعض المجالات الاقتصادية، وقطع شوط مقبول في تنفيذ البرامج والمهام المحددة في عملية التسوية السياسية (خارطة الطريق) التي بنيت على المبادرة الخليجية والنتائج المتوقعة باستكمال الحوار في سبتمبر العام الماضي لدخول مرحلة تنفيذ مخرجاته التي يتفاءل بالخروج بها، ويعلق على تنفيذها آمال كبيرة لإرساء دعائم الاستقرار السياسي باعتباره البوابة للانتقال لمرحلة معالجة كثير من القضايا والمشكلات الجسيمة التي يدفع ابناء اليمن دماءهم وتدهور اوضاعهم المعيشية ثمناً لتحمل آثارها الاقتصادية وتداعياتها على مختلف جوانب حياتهم وأبرزها جرائم الارهاب بعد انتجت تداعياتها عوامل وأخطاراً مضافة لتدمير الاقتصاد والدولة اليمنية ومؤشر يؤرق حياتهم، ومستقبل ابنائهم بل حملت كثيراً من القلق، والتشاؤم لمستقبل التنمية والاقتصاد والمجتمع اذا لم يلتف ويتعاون الجميع للإسراع لدراسة الوضع الاقتصادي المنهار ووضع المخارج والحلول لإنقاذ ما يمكن انقاذه وإيجاد اصطفاف حكومي ومجتمعي للتصدي للإرهاب وجرائمه التي تدمر الاقتصاد الوطني والتنمية وحشد الطاقات لتعزيز التعاون والشراكة بين الجميع وأجهزة الدولة اليمنية والمجتمع المحلي والجهود الدولية للوقوف وجهاً لوجه امام هذا الخطر، والتسريع بحلحلة الازمة السياسية باعتبار استمرارها احد الاسباب التي توفر للجماعات المسلحة المناخ والعوامل المساعدة لانتشارها رغم الجهود الجبارة التي تبذل لمحاربته، فالأمر بات اليوم يحتاج الى التضحية، والمشاركة الفاعلة من قبل الجميع لتجفيف منابع إنتاجه وتمدده وانتشاره وعدم الاكتفاء فقط بجهود الدولة، والشركاء لمحاربته، بل بمشاركة بقية الجهات التي ينبغي عليها القيام بتأدية واجبها الوطني للقضاء على هذه الآفة المجتمعية الخطرة التي اصبحت تهدد مستقبل الجيل القادم، وعائقاً امام التنمية، ومدمرة للاقتصاد اليمني.

وبالنظر الى مؤشرات وإحصائيات التقارير الصادرة عن الجهات الحكومية، والمنظمات الدولية وتأكيدها ببقى 54 في المئة من اليمنيين الذين يبلغ تعدادهم حوالى 25 مليون شخص تحت خط الفقر، فضلاً عن ارتفاع معدلات البطالة إلى 40 في المئة بصورة عامة وفي أوساط الشباب إلى ما فوق 60 في المئة في عام 2013م . والى الخسائر الكبيرة التي تكبدها الاقتصاد خلال العام الماضي نتيجة لاستمرار أعمال العنف، والاعتداءات المتكررة على أنابيب النفط والغاز، وخطوط نقل الطاقة الكهربائية وخطوط الألياف الضوئية، بالإضافة إلى الخسائر غير المباشرة على قطاع الاعمال، والاستثمار بسب انتشار الفوضى وانعدام الأمن، وتزايد الهجمات الارهابية على المنشآت الأمنية والعسكرية في ظل تراخي وحدات الجيش والأمن.

الى جانب التدقيق في نتائج وافرازات ما تعرض له الاقتصاد اليمني العام المنصرم من ضربات قوية أثرت وبشكل مباشر على الإيرادات الحكومية، وكذلك على الحالة المعيشية للمواطن، الى جانب ما اسهمت به الأوضاع السياسية والأمنية غير المستقرة على تدهور الوضع الاقتصادي، نجد ان تلك المؤشرات والنتائج تؤكد بجلاء عمق الضرر الاقتصادي، ومدى ترابط عوامل وأسباب انتاجه مع استمرار الازمة السياسية، والانفلات الامني، وجرائم الارهاب وقد يدفع هذا الترابط المدمر، بالاقتصاد اليمني الى مستوى يصعب التعامل معه الأمر الذي اصبح يقلق المراقبين للشأن اليمني، ويخيف الدول الراعية للتسوية السياسية ليفسر اهتمامها المتزايد لإنهاء الحوار خشية من الانهيار.

وتُظهر البيانات الحكومية تراجعاً مخيفاً لعائدات اليمن من تصدير النفط الخام بنسبة كبيرة فقد بلغ 734 مليون دولار في أول 11 شهرا من عام 2013 لتصل إلى 2.472 مليار دولار مقارنة مع 3.206 مليار دولار في الفترة المقابلة من 2012 م. وتشير احصائيات المؤسسة العامة للكهرباء إلى ان خسائر المؤسسة جراء الاعتداءات خلال الاعوام 2011 - 2013 قد بلغت 52 مليار ريال، وأن متوسط خسائر المؤسسة يوميا جراء الاعتداءات تصل الى 277 مليون ريال وبلغ عددها اكثر من 200 اعتداء تخريبي، فيما وصلت خسائر قطاع الاتصالات خلال الاشهر الستة الأولى من العام الماضي إلى أكثر من مليار ونصف المليار ريال، في حين بلغت خسائر القطاع الزراعي ما يقارب 71 مليار دولار، الى جانب 769 مليون دولار حجم التراجع الاحتياطي النقدي للبنك المركزي من يناير حتى اكتوبر.

رغم ان جزءاً كبيراً من هذه الخسائر جاء كنتائج وأضرار مباشرة لجرائم «تنظيم قاعدة جهاد جزيرة العرب»، الا انه مع ذلك لايمكن عزل نتائج، واضرار بقية الجرائم عن الارهاب، وان كانت ذات دوافع سياسية، ومجتمعية فجريمة الارهاب اسهمت بشكل مباشر وغير مباشر في خلق بيئة مشجعة للعنف وتدمير للموارد الاقتصادية، وإعاقة التنمية في اليمن، فالارهاب مدمر للمجتمعات وعدو للتنمية وهما لايجتمعان، وبحسب ما اوضح به الدكتور عبد الله المخلافي وكيل وزارة المالية الأسبق وأستاذ الاقتصاد المالي بجامعة تعز لصحيفة الثورة في 8 ديسمبر العام الفائت «تكبد الاقتصاد الوطني خلال العقدين الماضيين من 40 – 50 مليار دولار بسب الارهاب». كما تضرر قطاع الاستثمار بشكل مباشر من جرائم الارهاب حيث رحلت (181) شركة استثمارية من اليمن والسياحة ايضا اخذت نصيبها ووصلت الى ادنى مستوياتها بسبب عمليات الاختطاف وقتل الاجانب.

ان هذه المؤشرات مزعجة وخطيرة، وبل وتضاعف القلق والانزعاج والخسائر غير المباشرة التي يتسبب فيها الارهاب في القطاعات الاخرى التي نتجت عن جرائم العصابات المسلحة، وهي في الواقع نتائج لجرم مستنسخ من جرائم «تنظيم الجهاد بجزيرة العرب»، بعد ان وفّر الاختلال الامني الذي احدثته جرائمه: الاغتيالات، وعمليات التفجير، والاختطافات، ومهاجمة المصارف، والبنوك، ومحلات الصرافة والتحويلات، التي ينفذها «التنظيم» طريقاً ومسلكاً لتلك العصابات المسلحة لارتكاب جرائمها، بإثارتها الفوضى ونصب نقاط التقطع وتفجير انابيب النفط والغاز .. وغيرها التي تنفذ بدوافع الابتزاز، للدولة، والتجار، والسرقة والنهب، وتدمير الاقتصاد لإعاقة التسوية السياسية و ..و .. وتصب نتائجها في الاخير لمصلحة تنظيم «القاعدة»، ويتكبد آثارها وأضرارها الاقتصادية ابناء اليمن البسطاء. ولم تنج بعض القطاعات التجارية الصغيرة، بل طالتها الاضرار المباشرة وغير المباشرة لجرائم «تنظيم جهاد جزيرة العرب»، حيث تضرر القطاع التجاري، ومختلف القطاعات الاقتصادية الصغيرة، والاقتصاد الاسري الذي يعتمد عليه التُجار، والمواطنون في المناطق الملتهبة في بعض المحافظات التي اصبح تواجد عناصر تنظيم «القاعدة» فيها يشكل لهم كابوساً مدمراً وببقائهم تضررت تجارتهم، ووصل بعضهم الى مستوى الافلاس، وأصبحوا عبئا مضافاً لتتقلص وتنحسر فرص العمل امام الشباب وتزداد نسبة البطالة وتتراجع معدلات النمو.

ان الارهاب بكل اشكاله اصبح خطراً مدمراً للاقتصاد والشعب اليمني، ولعل عدم مشاركة المجتمع في تجفيف منابعه والعوامل المساعدة التي توفر له بيئة حاضنة، قد اسهم بشكل واضح في جعل هذا الخطر عائقاً امام النهوض بمجتمعهم، لتحقيق الاستقرار الاقتصادي، بل لينتقل هذا الخطر الى مستوى اكثر ضرراً، وفتكاً بحياتهم الى جانب ما ينتجه ابناؤه من عوامل محفزة للعنف والإرهاب بإسهامهم، وتغذيتهم استدامة الاضطرابات السياسية، والنزاعات المسلحة في بعض المناطق الملتهبة، وبدفعهم ببعض التيارات الدينية والسياسية والمجتمعية للاحتراب، وامام هذا كله تُبرز الحاجة الملّحة التي تفرضها الضرورات لإنقاذ بلدنا من الانزلاق الى الهاوية بعد ان حذر بعض الخبراء من الانهيار الاقتصادي القادم، والإسراع بمراجعة الذات وتقويم مكامن الاختلال، وكسر حواجز الخوف، وفضح هذا الخطر، والآفة المجتمعية ونبذها مجتمعياً، ولتقّيم الاجهزة المختصة عملها، وإخفاقاتها، وتضع استراتيجية، واضحة وفاعلة، تؤدي الى توحيد جهود الجميع، وتضمن مشاركة كل الجهات ذات العلاقة وتشجيع التضحية والاستبسال، والرقابة الشعبية الفاعلة على اداء عمل بعض الجهات الحكومية سواء في مجال المحاربة، او التجفيف، او التوعية، والاصطفاف المجتمعي والتربوي لإنقاذ ما يمكن انقاذه، وان تضمن الاستراتيجية اتخاذ الاجراءات الصارمة لمعاقبة المتخاذلين في واجباتهم الامنية، والمتعاونين مع عناصر الارهاب والمترددين عن اداء واجبهم لمحاربته، والتصدي له بكل الوسائل كل من موقعه، وبما تلزمنا القيام به تعاليم ديننا الاسلامي الحنيف، وان لا يقف البعض متفرجاً امام مايحدث ليدرك أن ما تقترفه هذه الأيدي الآثمة من أعمال إرهابية تنعكس سلباً على اقتصادنا الوطني بحكم تداعياتها الاجتماعية والأمنية، بعد ان اصبح الارهاب في اليمن كالسرطان القاتل يُدمر كل مفاصل الحياة، وصار خطراً، وطارداً للتنمية، وهنا لابد أن يقف المجتمع بأسره بكل حزم وقوة أمام هذه الفئة الضالة لضمان استقرار هذا الوطن، لان الكيان الاقتصادي لا ينمو ويستمر في التطور والازدهار إلا في ظل استتباب الأمن، والمناخ المستقر، غير ذلك فان استمرار صمتنا لايُفسر إلا مساهمةٌ في تدمير اقتصادنا ومستقبل اجيالنا القادمة.

شكراً سيدي الرئيس على مجهوداتكم

› احمد عبدربه علوي

كنا نترقب بحذر شديد ما سيتوصل اليه مؤتمر الحوار الوطني ونتساءل فيما بين أنفسنا هل سينجح أم سيفشل ولكنه نجح لان وراءه، يشرف عليه ويقوده، رجل ولا كل الرجال الرئيس المناضل عبدربه منصور هادي هو شخصيا ومعه بعض من الرجال الاخيار الشرفاء الأوفياء.

وشيء جميل ان وقعت المكونات المشاركة في مؤتمر الحوار الوطني على الحل العادل للقضية الجنوبية بعد أن ظل الخلق جميعا يتطلعون الى ما سوف يخرج به مؤتمر الحوار الوطني من قرارات متفق عليها الجميع من خلالها نبني قواعد الممارسة الديمقراطية في بلادنا، ويشهد علينا عشرات من الصحفيين والمراسلين ورجال الاعلام نصفهم يعيش بيننا والنصف الآخر جاء من انحاء المعمورة لينقلوا الى ملايين القراء ويبثوا الى مشاهديهم في كل الدنيا هذا المشهد السياسي الذي تشهده اليمن.. بفضل حنكة قائدنا عبدربه منصور هادي رئيس الجمهورية اليمنية.

يشهد الله ان اليمنيين من خلال التوقيع على الوثيقة قد اثبتوا قدرتهم على المواكبة لمتطلبات البلاد والعباد تجاه وحدتهم وأمنهم واستقرارهم في هذه المرحلة الصعبة الحرجة.. ان ما بذله الاخ رئيس الجمهورية عبدربه منصور يستحق الاشادة بهذا الدور العظيم الصادق والمخلص لصالح الوطن والمواطن.. ولعل الموقعين هم من أعلنوا إشادتهم بحكمة وحنكة القيادة الرشيدة للأخ الرئيس هادي بالعمل الدؤوب وحرصه على تحقيق التوافق.. انه يوم اليمن العظيم الذي يأخذ به نحو العلا والتقدم والنهضة والأمان.. يوم عيد الديمقراطية في بلادنا الذي نقيمه بمشاركتنا السياسية الفاعلة في جلسات مؤتمر الحوار الوطني الشامل الذي استمرت جلساته مدة 127 يوماً بصبر وتأن وحكمة الى ان تم الاتفاق بين المتحاورين في اجتماعاتهم الى توصلهم الى ما تمخض عنه مؤتمر الحوار الوطني اليمني.. الى هذه النتيجة المرضية الباهرة للصالح العام حيث اثار ارتياح المواطنين اليمنيين هذا الاتفاق المشرف والتوقيع على الوثيقة التي يعد انجازها عملا عظيما انتصارا للوطن وكل ابناء الشعب اليمني للخروج من واقع الازمات الى بر الأمان والتنمية والازدهار.

وقد جاء توقيع المتحاورين ضربة قاضية للموتورين أعداء اليمن الذين ظلوا يبلبلون ويبثون دعاياتهم المغرضة ضد مؤتمر الحوار الوطني لافشاله ولكنهم هم الذين فشلوا.

وما توقيع المتحاورين على هذه الوثيقة الهامة الا نتيجة لحرصهم على مصلحة بلادهم ولا شك ان بموافقتهم المطلقة على هذه الوثيقة تكون بلادنا قد تجاوزت المصاعب والمشاكل التي كانت تقف امام استكمال مؤتمرهم وخروجه بالنجاح التام.. وبعد ان وفق الله الجميع الى هذه النتيجة الناجحة فاننا في هذه الحالة نريد من المكونات المشاركة في مؤتمر الحوار الوطني بعد ان وقعوا على هذه الوثيقة ان يكونوا نموذجا نفخر بهم في التزامهم بالموضوعية في تعاملاتهم مع بقية الأحزاب الأخرى من أجل التصدي للتحديات التي تواجه البلاد والعمل على استتباب الأمن والاستقرار ومعالجة الحالة الاقتصادية.. وعلى الجميع ان يدركوا ان عيون العالم تراقبنا وسيكون بيننا ومعنا مراقبون يرصدون بالصورة والقلم تجربتنا الفريدة.

ان ما تم التوصل اليه من قبل المتحاورين الموقعين على المخرجات المتعلقة بهذه الوثيقة يعتبر لبنة أساسية على الطريق الصحيح أرسى اليمنيون من خلالها المحددات الرئيسية لمسار نجاحهم.. ان التاريخ سوف يسجل بأحرف من نور موقفنا في هذا اليوم الذي توصلنا اليه خلال اجتماعات مؤتمر الحوار الوطني الذي ودعنا السلبية ولم نركن الى القول بان قائد المسيرة التنموية والديمقراطية وعملية التغيير المناضل (هادي) هو الأفضل وانه الذي سينجح في قراراته وانه الذي سيفوز في الانتخابات الرئاسية القادمة سواء ذهبنا ام عدنا لانه جدير بهذا الفوز ولا يوجد هناك في هذه المرحلة الصعبة افضل من (ابو ناصر).

لنعترف ان توقيع الجميع بالموافقة على ما تمخض به مؤتمر الحوار الوطني هو مراعاة من الجميع وحرصهم على بناء نهضة اليمن الحديثة الساعية الى ولوج نادي الدول الديمقراطية.. الديمقراطية التي ترسخت في اليمن وانتشر ضياؤها في المنطقة العربية.. وهذا هو الدور المنتظر من بلادنا مستقبلا والله يوفق الجميع لما فيه خير وصلاح بلادنا.. وشكرا شكرا يا سيادة الرئيس المؤمن النظيف الصريح على ما بذلته من مجهودات جبارة.. والله يكون في عونك.

الدور الإعلامي في إنجاح الحوار الوطني

› علي محمد راجح

ان مؤتمر الحوار الوطني الشامل يتقدم اليوم ويحقق نجاحات تراكمية على طريق الحلحلة للأوضاع الداخلية اليمنية المعقدة وهو الحل الوحيد لاخراج البلاد والعباد بسلام الى بر الأمان وفيه الكثير من المساعي الوطنية الايجابية التي تستهدف تجنيب الوطن الانزلاق في اتون الحرب الاهلية التي لا تحمد عقباها بمعنى ان الحوار هو شكل من الاشكال تأخذ بعين الاعتبار قول الله تعالى: «وجادلهم بالتي هي أحسن» كوننا امام حالة راقية من العمل والمشاركة المدنية الحضارية الحديثة فيها تجتمع الجهود السياسية والثقافية والعلمية بمختلف الوان طيفها وانتماءاتها السياسية والفكرية من أجل البحث ومناقشة كل القضايا الخلافية التي هي موضوعات مؤتمر الحوار الوطني وتستدعي الجهد الوطني لوضع الحلول والمعالجات بعد معرفة الجذور واستنتاج ما هي الصعوبات والهموم والمشكلات لتأسيس حزمة القواعد الأساسية للوصول الى الاستخلاصات الواجبة لرسم الخارطة الوطنية اليمنية لطريق الحل التي في طياتها المخرجات اللازم توافرها بالتوافق والاتفاق السياسي والاجتماعي كما هو حال وثيقة الحلول للقضية الجنوبية التي تم الاجماع والتوقيع عليها من قبل كافة مكونات مؤتمر الحوار وهي تمثل الحل التوافقي ولو في حدوده الدنيا تلبي تطلعات ورغبات أصحاب القضايا الذين سئموا من اللف والدوران وعدم الجدية في وضع النقاط على الحروف لتصحيح المعنى الحقيقي للجوهر والمفاهيم الصحيحة للمشاكل والهموم التي تمثل او تشكل القضية الجنوبية كما هي على أرض الواقع، ومع أن القضية الجنوبية هي القضية الأساسية والمحورية في مؤتمر الحوار الا انها عانت كثيرا من التسويف والمماطلة والتحريف وتزوير الحقائق ووقائع حالها وعند الاقتراب من ملامستها تناقضت وتباينت الآراء واختلطت الأوراق بقصد التمييع والهروب من تحمل واجبات المسؤولية الوطنية من قبل البعض ذوي المصالح الخاصة لإبقاء الوضع على ما هو عليه.

بعد ان قدمت وثيقة الحلول للقضية الجنوبية وهي خلاصة بحث مطول ومناقشات معمقة لهذه القضية الجوهرية التي تم التوقيع عليها في الاخير باعتبارها وثيقة وطنية يمنية من قبل جميع مكونات مؤتمر الحوار بمختلف الأطياف والانتماءات السياسية والفكرية وهي خطوة صحيحة وجادة في الاتجاه الصحيح على طريق مسافة الألف ميل التي يمكن اعتبارها في سياق الحكمة اليمانية ينبغي تشكيل الالتفاف والاصطفاف الشعبي الواسع حولها من أجل الحفاظ على ما تم التوصل اليه والعمل الجاد والاسهام الفاعل والايجابي لتنفيذ المخرجات النهائية لمؤتمر الحوار الوطني الشامل.

هنا نجد انه يأتي دور الاعلام والاعلاميين وكل المثقفين في الساحة الوطنية اليمنية ومشاركتهم الإيجابية في انجاح مؤتمر الحوار وتنفيذ المخرجات الوطنية اليمنية من دون الاكتراث بالمحاولات البائسة للطابور الخامس الذي يعمل في هذا الوقت الحساس على عرقلة وتعطيل مسيرة نجاح مؤتمر الحوار ومخرجاته الوطنية وذلك من خلال خلق الأجواء والمناخات المناسبة للتنفيذ الإيجابي والفاعل لايصال السفينة بسلام الى بر الأمان حيث ان الدور الاعلامي الوطني المطلوب الذي ينبغي له ان يكون حاضرا بصورة فاعلة وايجابية في هذه المرحلة هو العمل الاعلامي المسؤول المتجرد من الولاءات الشخصية والانتماءات السياسية من أجل المساهمة الوطنية لحشد الجهد الشعبي على طريق المشاركة الشعبية الواسعة في بناء اليمن الجديد والحكم الرشيد وتطبيق مبدأ سيادة القانون نحو يمن ديمقراطي مدني حديث وبناء مستقبل أفضل ومشرق للأجيال القادمة.

والله من وراء القصد..

عن اليمن وراهن حالها!!

› عصام المطري

لم تزل هموم البناء والتنمية الشاملة هاجس وديدن لفيف واسع من أبناء الشعب اليمني الواحد بيد أن ثمة قلقاً عارضاً على مستقبل اليمن ووحدته يسيطر على أفئدة غالبية اليمنيين جراء تصعيد فصائل الحراك الجنوبي من مواقفها الرافضة للوحدة والمطالبة بالانفصال وفك الارتباط على الرغم من تمثيل الحراكيين بزهاء أربعين شخصية في مؤتمر الحوار الوطني الذي شارفت فيه المكونات السياسية على وضع اللمسات الأخيرة لمخرجاته التي يرقب إعلانها الشارع الشعبي والجماهيري عن كثب حيث تعذر الإعلان عنها في وقت مبكر نظراً لعدم التوصل إلى حلول ناجعة ومتوافقة للقضية الجنوبية من قبل اللجنة المصغرة في مؤتمر الحوار الوطني.

ومع قرب الانتهاء من مؤتمر الحوار هنالك محاولات عديدة لإفشاله من بعض المجاميع والقوى السياسية التي تنفذ أجندة خارجية إذ تصر هذه القوى على تفجير الأوضاع عسكرياً وتأزيم المواقف سياسياً يظهر ذلك بجلاء في إقدامها على محاصرة بعض مناطق الصراع، حيث لم تكتف بالحصار الجائر الذي أودى بحياة الكثيرين من الأطفال والنساء الذين فارقوا الحياة بسبب عدم توافر الأدوية للأمراض الخطيرة بل ذهبت إلى أبعد من ذلك إذ ظهرت مغالية في استخدام القوى مفرطة العنف والأسلحة الثقيلة التي لا تمتلكها إلا الدولة.

مما زاد الطين بلة تفجير الأوضاع في الحرب الطاحنة في محافظة الجوف وفي بعض المناطق التابعة لقبيلتي بكيل وحاشد في ظل تقاعس رسمي وتخوف شديد من مآلات وتداعيات هذه الحرب الضروس التي تنذر بشؤم على مستقبل اليمن والمنطقة ما يتوجب على المؤسسات الرسمية الرفيعة في البلاد كالرئاسة ومجلس النواب والشورى ومؤتمر الحوار الوطني الإسراع في اجتثاث جذور الأزمة من منابعها، بإيجاد حلول نهائية ناجعة للصراع والمواجهات الذهبية والسياسية في سبيل ضخ عوامل نجاح مؤتمر الحوار الوطني بتهيئة الساحة الوطنية لتلقف مخرجاته والتفاعل الجاد والمستمر معها.

ويتملكني شعور قوي في أن الشعب اليمني الواحد سيخرج من هذه الدوامة بسلام وعافية بتعايش وتعاون أبنائها وبدعم جيرانها وأصدقائها واليمن يواجه ظروفاً اقتصادية ومالية صعبة تدفع بالحكومة إلى التنصل عن الوفاء بالتزاماتها كعزوفها عن صرف فارق العلاوات السنوية لعام 2013م للفيف واسع من الموظفين مايفاقم المعاناة الشعبية والجماهيرية ويؤثر بالسلب على مسار التسوية السياسية التي ربما تغتال في ظل التقهقر المالي والاقتصادي وتكبيد الحكومة ديوناً باهظة تبدد على إصلاح ما تفسده أيدي العابثين والمخربين لأبراج وخطوط نقل الطاقة الكهربائية وأنابيب النفط التي تحد من تدفق الموارد على البنك المركزي اليمني وهذا يستدعي تضافر الجهود الرسمية والشعبية وإجراء تعاون خلاق ومثمر مع الجيران والأصدقاء حتى يتمكن اليمن من تنفيذ المبادرة الخليجية، وينهي المرحلة الانتقالية بسلام وعافية راسماً المستقبل المشرق الوضاء للأجيال القادمة..

ثورة استعادة الأراضي !!

بعد أكثر من عشرين عاما على نهب اراضي جمعية سكنية تمكن موظفون من استعادتها، هذا ما جرى في الاراضي المخصصة لموظفي هيئة الاستكشافات النفطية والتي تم الاستيلاء عليها من قبل نافذين بعد حرب صيف 1994.

تقع هذه الأراضي في حي العريش بخورمكسر عدن، ورغم مرور عقدين على نهبها إلا أن إيمان الموظفين المستحقين للأرض بأن الحقوق لا تسقط بالتقادم كان حافزا لهم لخوض نضال طويل لاستعادتها وهو ما توج أخيرا بتوجيهات رئاسية قضت باستعادة الموظفين للأرض المنهوبة .. حتى أن قوات الأمن قامت بنفسها بالاشراف على عمل الجرافات وهي تقوم بهدم الأسوار التي بناها المتنفذون.

تقدر مساحة الأرضية التي تمكن موظفو هيئة الاستكشافات النفطية من استعادتها بحوالي 200×300 وتقع على الشارع الرئيسي في العريش .. إلا أنه تم الاستيلاء عليها ضمن آلاف الأراضي التي تم البسط غير الشرعي عليها بعد ان وضعت حرب صيف 1994 أوزارها.

حسب كلام رئيس اللجنة النقابية لموظفي الهيئة العامة للاستكشافات النفطية فإن الأرض التي كان أحد النافذين قد بسط عليها ستوزع على موظفي الهيئة وعددهم 292 شخصاً.

› عبدالرحمن أنيس

بإمكان ما جرى مع موظفي هيئة الاستكشافات النفطية بعدن أن يكون حافزا لمئات الآلاف من البسطاء الذين تم السطو على أراضيهم بالقوة بعد حرب صيف 1994 المشؤومة، واذا حذا الجميع حذو موظفي هيئة الاستكشافات ولجنتهم النقابية فإنه من الممكن استعادة أكبر قدر من الاراضي المنهوبة، رغم ان الجميع يعلم أن غالبية النافذين قاموا ببيع آلاف الهكتارات والفدانات في عدن والمحافظات الجنوبية والتي كانوا قد بسطوا عليها سابقا بطريقة غير شرعية، وتحولوا الى رجال أعمال بفعل نفوذهم.

في ديسمبر الماضي التقيت بالمبعوث الأممي إلى اليمن جمال بنعمر في فندق موفنبيك بصنعاء ضمن مجموعة من الزملاء الاعلاميين بينهم الزميل عبدالخالق الحود مراسل قناة الميادين في عدن والزميل الصحفي ماجد الشعيبي، مما قاله بنعمر لنا في ذلك اليوم: ((هالني حقيقة تلك الملفات والأرقام التي اطلعت عليها في الآونة الأخيرة عن الأراضي المنهوبة في الجنوب)).

بإمكان عام 2014 أن يكون عام استعادة الأراضي المنهوبة التي سيطر عليها النافذون بعد حرب 94 إذا ما حذا الجميع حذو موظفي هيئة الاستكشافات النفطية بعدن في استعادة اراضيهم المنهوبة.